



# The World Bank

## Middle East North Africa Region

News Release No. 2005/176/MNA

**Media Contact:**

*In West Bank:* Stefano Mocci +(972-50) 536-8823

e-mail: [smocci@worldbank.org](mailto:smocci@worldbank.org)

*In Washington:* Sereen Juma 1 (202) 473-7199

e-mail: [sjuma@worldbank.org](mailto:sjuma@worldbank.org)

### تقرير للبنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني لا يزال راكداً بعد أربع سنوات من اندلاع الانتفاضة

استمرار حالات الإغلاق يؤدي إلى تعطيل الأعمال والتجارة  
نصف السكان الفلسطينيين تقريباً يرزح تحت وطأة الفقر

واشنطن العاصمة، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2004 - ذكر تقرير صادر عن البنك الدولي اليوم أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال يغيص في حالة من الركود الاقتصادي العميق، وذلك بعد مضي أربع سنوات منذ اندلاع الانتفاضة في سبتمبر/أيلول 2000.

ويكشف هذا التقرير - وهو الثالث في سلسلة من التقارير التي تتناول بالبحث أثر الأزمة الاجتماعية الاقتصادية - الصادر بعنوان تقييم تقديري للانتفاضة وحالات الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية عن أنه بالرغم من أن الاقتصاد الفلسطيني قد شهد انتعاشاً في عام 2003، فإن هذا الانتعاش الاقتصادي كان قصير الأجل. ولا يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني ركوداً حاداً مقارنة بمستواه قبل اندلاع الانتفاضة، إذ تؤدي حالات الإغلاق إلى إعاقة النشاط الاقتصادي وتقييد حركة الناس والبضائع.

يقول نيجيل روبرتس المدير القطري لشؤون الضفة الغربية وقطاع غزة في البنك الدولي: "حالات الإغلاق عامل رئيسي وراء الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الضفة الغربية اليوم. فقد أدت إلى تفتيت حيز الاقتصاد الفلسطيني، ورفعت تكاليف مزاوله الأعمال التجارية، فضلاً عن القضاء على إمكانية التكهن اللازمة لأداء الأعمال التجارية."

ووفقاً لهذا التقرير، فقد انخفضت مستويات المعيشة للفلسطينيين بصورة كبيرة. فعلى الرغم من استقرار الوضع الاقتصادي في 2003، فإن حوالي 47 في المائة من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر. وينوه البنك الدولي في مطبوعة منفصلة تركز على "الأشد فقراً" \* إلى أنه ليس بمقدور حوالي 600,000 فلسطيني تلبية احتياجاتهم الأساسية من المأكل والملبس والمأوى للبقاء على قيد الحياة. وباتت هذه الفئة من الفلسطينيين - التي تواجه ما يُعرف بالفقر [حد] الكفاف - أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية بصورة مطردة، إذ يقل مستوى إنفاقها عن 1.5 دولار أمريكي في اليوم للفرد.

ويشير تقرير تقييم تقديري للانتفاضة وحالات الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية إلى أنه على الرغم من تحقيق زيادة متواضعة وقصيرة الأمد في فرص العمل في عام 2003، فإن مؤشرات سوق العمل تظهر أن أداء الاقتصاد الفلسطيني يعمل بصورة تقل بكثير عن إمكاناته. وقد بلغ معدل البطالة 25 في المائة في عام 2003 مقابل 10 في المائة قبل اندلاع الانتفاضة. ويُعتبر الشباب على وجه الخصوص الأشد تأثراً - حيث تبلغ نسبة العاطلين عن العمل بين الشباب 37 في المائة بالمقارنة مع 14 في المائة قبل اندلاع الانتفاضة.

ويذكر هذا التقرير أن الجهات المانحة الدولية لعبت دوراً حاسماً في مساعدة المجتمع الفلسطيني على تحمل الصدمات الاقتصادية. ففي الفترة 2001-2003، أتاحت الجهات المانحة ما متوسطه 950 مليون دولار أمريكي سنوياً، وهو ما ساعد على تعزيز عملية تقديم الخدمات الاجتماعية ومساندة الفقراء من خلال إتاحة المواد الغذائية والدعم النقدي وخلق فرص العمل. ويُقدر هذا التقرير أنه لولا وجود هذه البرامج، لأصبح حوالي 250,000 شخص إضافي يعيشون تحت مستوى خط الفقر (حد الكفاف)

- مع وجود 35 في المائة فوق المستوى الحالي. بيد أن التقرير يشير إلى أن نوعية الخدمات الاجتماعية الأساسية ونطاق تغطيتها يعانيان من ضغوط شديدة.

يقول روبرتس، " قامت الجهات المانحة بزيادة مدفوعات المعونة بأكثر من الضعف منذ اندلاع الانتفاضة، وأدى ذلك في الواقع إلى منع حدوث انخفاض كبير في مستويات المعيشة. " ويضيف قائلاً، " ولكن لا يمكن استمرار مستويات المساعدات هذه إلى ما أجل غير مسمى، " محذراً من إمكانية تعرض الجهات المانحة للإرهاق في المستقبل.

ويرى هذا التقرير ضرورة إجراء تخفيف كبير في حالات الإغلاق الداخلية، وذلك لتنشيط الاقتصاد الفلسطيني. إذ أن هناك علاقة وثيقة بين حالات الإغلاق وصحة الاقتصاد الفلسطيني، وذلك على النحو الذي أوضحتها حقيقة أن النمو الاقتصادي القصير الأجل الذي شهده العام الماضي قد صاحبه تخفيف موزج في حالات الإغلاق وأعمال العنف.

إلا أن تخفيف حالات الإغلاق الداخلية لوحده ليس كافياً لخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر. فإنهاء الأزمة الاقتصادية الفلسطينية يعتمد كذلك على فتح الحدود الخارجية حتى يستطيع القطاع الخاص التعامل مع الأسواق العالمية. وفي ذات الوقت، يحث هذا التقرير السلطة الفلسطينية على إحياء وتنشيط برنامج الإصلاح والمحافظة على انضباط المالية العامة، وذلك بهدف خلق مناخ ملائم للاستثمار.

###

للاطلاع على المزيد من المعلومات عن عمل البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، يرجى الرجوع إلى:

<http://www.worldbank.org/we>

يمكن تنزيل تقرير تقييم تقديري للانتفاضة وحالات الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية من الموقع التالي:

<http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/wbgaza-4yrassessment.pdf>

يمكن تنزيل تقرير: " *Deep Palestinian Poverty in the Midst of Economic Crisis* " من الموقع التالي:

<http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/wbgaza-povertyaftereconcrisis.pdf>

ترقبوا صدور التقرير القادم للبنك الدولي بشأن المدلولات الاقتصادية لفك الارتباط الإسرائيلي مع قطاع غزة